شناشيل

▪ عدنان حسين
adnan.h@almadapaper.net

أين سياسيو السلطة من أخلاق هذا الضابط الشاب؟

هذه واقعة قد لا يراها آخرون تستحق الكتابة عنها أو حتى الإشارة إليها، لكنني أجد أن من اللازم الاهتمام والتنويه بها، فالأحداث السعيدة قليلة في حياتنا الراهنة، وهذا بفضل زملائنا ورفاقنا السابقين في المعارضة الذين تحوّلوا اليوم إلى حكام لا يقلون سوءاً عمّن عارضناهم.

على مدى أكثر من سنة منذ عودتي إلى البلاد لم يثر العساكر في نفسي أي شعور بالتضامن والتقدير عندما أمر بهم يومياً في نقاط التفتيش الثابتة والطيارة أو في طوابيرهم السيّارة أو المرابطة في الشوارع والساحات. الانطباع الذي تكوّن لديّ أنهم عدائيون، وبخاصة الضباط منهم، وهو انطباع ما كنت أرغب فيه أبداً، فمثل مئات الآلاف من أقراني من معارضي نظام صدام وسياساته العدوانية، كنت أرغب في قوات مسلحة وطنية تتبادل الحب مع شعبها، وكنت أعتقد أن بالإمكان بناء قوات مسلحة كهذه، ففي بريطانيا التي أقمت فيها منذ عشرين سنة والدول الأوربية التي زرتها كثيراً رأيت بأم العين كيف يتعامل ضباط الشرطة الكبار، مثلاً، بكل تواضع وتهذيب مع أبسط مواطنيهم حتى عندما يتظاهرون ضدهم، وكنت أمني النفس بعراق على شاكلة بريطانيا على هذا الصعيد وغيره، وكنت أعتقد ان هذا ليس ضرباً من الخيال الجامح أو العاطفة الوطنية المفرطة.

أمس صباحاً، وبالتحديد في الساعة التاسعة و٢٥ دقيقة كنت أقطع بالسيارة شارع الصالحية المتجه من تقاطع وزارة الخارجية باتجاه جسر السنك (لا أعرف اسم الشارع لعدم وجود لوح يحمل اسمه.. أسمع البعض يسميه شارع المحافظة لمروره بمبنى محافظة بغداد).

على غير العادة كان هناك انتشار أمني كثيف بعض الشيء. أحد الجنود أشار على السائق بالتوقف جانباً للتفتيش، فامتثل للأمر وتقدّم جندي نحونا وتبعه ضابط شاب. لم يكد الجندي يكمل إلقاء تحيته علينا حتى بادر الضابط بالسلام بلهجة ودودة للغاية.. سأله السائق إن كان يطلب هوية أي منا، فأجاب مبتسماً: اللي تحبوه.

أظهرت للضابط الشاب هويتي الصحفية فرفع بصره باتجاهي وقد اتسعت على وجهه ابتسامته العذبة، وبدت نظراته مفعمة بالود والاحترام.. أعاد الهوية وقال لجنديه الذي كان يتفحص دواخل السيارة من الخارج: اتركهم. ثم قال لي بأدب جم: أنتم عوننا وسندنا بما نقوم به من عمل رائع.

كان علي بالطبع أن أرد على التحية بأحسن منها أو بمثلها، فقلت: بل الفضل لكم في توفير الأمن لنا وللناس.. نتمنى لكم السلامة والنصر على الأعداء.

ليست الوطنية بالشعارات الكبيرة ولا الإنسانية بهذر الكلام .. إنهما بالأعمال الصغيرة والمواقف الصغيرة كموقف الضابط الشاب الذي يُحيي الأمل بأن العراق الذي نريد يُمكن أن يكون، وان هذا العراك الضاري على السلطة والمال بين سياسيي الحكم واستهتارهم بمصالح الوطن والناس سيكون مآلهما مزبلة التاريخ.

تحية لضابط الصالحية الشاب، ابن شعبه.

التيار الصدري يحاول الحصول عليها "كاستحقاق انتخابي" لصالح شنشل

العراقية تريد ترؤس المساءلة والعدالة: ٨ هيئات مستقلة ذهبت للتحالف الوطني

كشف التيار الصدري الذي يتزعمه مقتدى الصدر، أن التصويت على مرشحه لرئاسة هيئة المساءلة والعدالة فلاح شنشل، سيتم في الأيام المقبلة، واصفا ذلك بالاستحقاق الانتخابي، فيما شددت القائمة العراقية على عدم التنازل عن هيئة المساءلة والعدالة إلى أي جهة سياسية أخرى مهما كانت، لأن قوانين هذه الهيئة "التعسفية" هجرت الكثير من أنصار القائمة إلى خارج العراق، مبينة انه جزء من "استحقاقنا الانتخابي وكذلك هو جزء من التوازن الذي نصت عليه اتفاقية أربيل وبموجبها تشكلت الحكومة الحالية".

□ بغداد / محمد صباح

وصوت مجلس النواب في ٧ من الشهر الماضي بالإجماع على أعضاء الهيئة الوطنية العليا للمساءلة والعدالة، وهم كل من فارس خضر، وصلاح الجبوري، وفلاح شنشل، وبختيار محي الدين، وجبار سلمان.

ويقول مرشح القائمة العراقية لرئاسة المساءلة والعدالة، صلاح الجبوري إن "مجموع الهيئات المستقلة هي (١١)، ثمانية منها للتحالف الوطني وواحدة لكل من التحالف الكردستاني (المفوضية العليا للانتخابات)، والعراقية (ديوان الرقابة المالية)." مشيرا الى انه "لم يكن هناك توازن في توزيع هذه الهيئات على الكتل وفق الاستحقاقات الدستورية".

وقالت النائبة عن القائمة العراقية فائزة العبيدي لـ"المدى" إن "الهيئات المستقلة والسفارات والرتب العسكرية أمور لم تحسم بعد بين الكتل السياسية، خصوصا بعد مضي اربع سنوات على عملها من دون حدوث اي تغيير في مفاصلها وفق الاستحقاقات الانتخابية التي نص عليها الدستور".

وتابعت أن "التوزيع سيكون وفق المحاصصة السياسية والآلية التي تم الاعتماد عليها في تشكيل الحكومة الحالية".

مشيرة إلى أن هيئة المساءلة والعدالة هي "من حصة العراقية ولا يمكن التنازل عنها لأن العراقية لم تحصل إلا على هيئة واحدة، هي ديوان الرقابة المالية، مقارنة بالتحالف الوطني الذي لديه الأفضلية في ترؤس الكثير من الهيئات المستقلة".

وبيّنت أن قائمتها طرحت تسعة أسماء على الكتل السياسية من اجل اختيار احدهم ليكون رئيسا للهيئة، من دون ذكر أسمائهم.

يذكر أن الدستور العراقي أشار في بابه الرابع تحت عنوان (الهيئات المستقلة(إلى وجود هيئات مستقلة، كالمفوضة العليا لحقوق الإنسان، والمفوضية العليا المستقلة للانتخابات، وهيئة النزاهة، وديوان الرقابة المالية، وهيئة الإعلام والاتصالات، والهيئة الوطنية لاجتثاث البعث، التي حلت محلها الهيئة الوطنية العليا للمساءلة والعدالة، وحدد الدستور طبيعة علاقتها بمجلس النواب أو بمجلس الوزراء.

وأضافت العبيدي أن "قانون هيئة المساءلة والعدالة أقصى الكثير من المواطنين الأبرياء وهم ضمن ساحة وقاعدة القائمة العراقية، وبالتالي نحاول إرجاعهم إلى البلد مرة أخرى بعدما هجّر القسم الأكبر منهم إلى خارج العراق بسبب إجراءات تعسفية سابقة، من هذا المنطلق نطالب بهذه الهيئة من اجل إنصاف الكثير من المواطنين".

وأكدت أن "العراقية ركزت من خلال الحراك السياسية الموجود حاليا بين الكتل وتداعيات سحب الثقة عن رئيس الوزراء نوري المالكي، على موضوع التوازن في مؤسسات الدولة وأنصاف شريحة مهمة من شرائح المجتمع العراقي".

فيما اظهر التحالف الكردستاني، عدم ممانعته في إناطة هيئة المساءلة والعدالة بالقائمة العراقية، مؤكدا أن توزيع الهيئات المستقلة بين الكتل يجب أن يتم وفق الاستحقاقات الانتخابية التي أكد عليها الدستور وألزم الجميع بها.

وشدد النائب عن التحالف الكردستاني حسن جهاد في تصريح لـ"المدى" على أن "أمر جميع الهيئات المستقلة لم يصل إلى مرحلة الحسم بعد بسبب انشغال الكتل السياسية بالأزمة الحالية".

ونوّه إلى أن "توزيعا جديدا سيحدث في جميع الهيئات المستقلة التي لم يتم تغييرها منذ أربع سنوات باستثناء هيئة المساءلة والعدالة التي صوّت عليها مجلس النواب مؤخرا".

وبين أن "توزيع هذه الهيئات كان على أساس التوافقات السياسية والمحاصصة، مع شديد الأسف، التي لم تمنح فرصة كبيرة للكفاءات في إدارتها".

فيما أكدت النائبة عن كتلة الأحرار البرلمانية إقبال الغراوي أن "هيئة المساءلة والعدالة هي من حصة التيار الصدري، وان رئيسها السابق علي اللامي أصبح رئيسا للهيئة من خلال دعم التيار له، وهو يحمل نفس توجهات التيار، وبالتالي نجد ان هذا جزء لا يتجزأ من استحقاقنا الانتخابي".

وأضافت ان "مرشحنا لرئاسة الهيئة هو النائب السابق فلاح شنشل، وسيتم التصويت عليه داخل هيئة المساءلة والعدالة في الأيام المقبلة بعد الانتهاء من الأزمة الحالية"، مشيرة إلى أن الأمر متروك لأعضاء الهيئة .

جلسة اعلان الحكومة.. (أرشيف)

الحكومة: أعادوا ٧٠٠ مليون إلى خزينة الدولة ومنعوا هدر ٣ مليارات دولار في ٢٠١١

القانونية النيابية: المفتشون العموميون حلقة زائدة في هيكلية الدولة

□ بغداد / آلاء فاضل- رنا الغزال

تأسست مكاتب المفتشية العمومية من قبل سلطة الائتلاف المؤقتة بموجب الأمر ٥٧ لسنة ٢٠٠٤ وفقا للمعايير الدولية، ومن مهامها إخضاع أداء الوزارات لإجراءات المراجعة والتدقيق والتحقيق لرفع مستويات المسؤولية والنزاهة ومنع أعمال الغش والتبذير وإساءة استخدام السلطة وكشف الأعمال المخالفة للقانون، وحسن تدبير المصروفات وكفاءة وفعالية أداء الدوائر والأقسام في الوزارة، ويكون عملها بالتنسيق مع ديوان الرقابة المالية، وهيئة النزاهة العامة، عن طريق رفع التقارير وإجراء التحقيقات الخاصة، ويعد منصب المفتش العام بدرجة وكيل وزير.

ولكن على الرغم من استقلالية هذه المكاتب إلا أن عملها لا يخلو من التدخلات السياسية في تعيين المفتشين الأمر الذي عكس أداء هذه المكاتب، فأخذت تخدم المسؤولين بدلا من تقويم عمل الوزارات الأمر الذي عاد بالضرر على المواطنين الذين يشكون من عدم فعاليتها في اغلب الدوائر والوزارات وانحيازها لموظفي الوزارة فضلا عن وجود فساد إداري فيها.

وقال عضو اللجنة القانونية في مجلس النواب بهاء الأعرجي لـ"المدى" إن "لجنة تشكلت من لجنة النزاهة والأمانة العامة لمجلس الوزراء وديوان الرقابة المالية وهيئة النزاهة لاختيار حل من الحلول التالية: الإبقاء عليها والعمل بالقانون الجديد، أن تعمل كقطاعات مثل ان تكون الوزارات الخدمية لها مفتش عام والوزارات المالية والاقتصادية لها مفتش".

وأضاف "لم يصدر قرار اللجنة حتى الآن لكن اغلب الأصوات تنادي بإلغائها وإعطاء صلاحيات اكبر لديوان الرقابة المالية".

وبيّن عضو اللجنة القانونية في مجلس النواب، حسين الصافي لـ"المدى" أن "إشكالية المفتشين العموميين تمت مداولتها في الأوساط الحكومية وغير الحكومية، وأشار الكثيرون إلى أنها حلقة زائدة في هيكلية الدولة، وتوجد جهات أكثر دقة وأفضل عمل وهي الرقابة المالية، فلو فعّلت بشكل جيد وعملت بصورة أكثر مهنية، فسوف ينتهي دور المفتشين العموميين وهيئة النزاهة كذلك".

وأكد أن "تحركات بعض المفتشين العموميين خارجة عن صلاحياتهم، لأنه يقع تحت سلطة الوزير، ويكون أشبه بالتابع له، لذلك لا أرى ضرورة لوجوده لأنه سيكون صورة طبق الأصل من الوزير.

وشدد المدافعون عن مكاتب المفتش العام على ضرورتها وأهميتها في كشف حالات فساد خصوصا كونها قريبة من الوزارة التي تراقبها.

وأعلن منسق رئيس الحكومة لمكاتب التفتيش عادل محسن أن مكاتب المفتشين العموميين في الوزارات أعادت عام ٢٠١١ الى خزينة الدولة مبلغ ٧٠٠ مليون دولار، وأسهمت بمنع هدر نحو ٣ مليارات دولار، فيما ألغى المفتش العام لوزارة الكهرباء عقدين وهميين كان وزير الكهرباء المستقيل رعد شلال قد ابرمهما العام الماضي بقيمة ١,٧ مليار دولار .

وهناك الكثير من ملفات الفساد في اغلب الوزارات منها ما أغلق ومنها ما يزال ينظر فيه مع تساؤلات مطروحة عن دور المفتشين العامين في هذه الملفات.. التي شملت العديد من الوزارات كوزارة الكهرباء وعجزها عن توفير الكهرباء رغم الأموال المبذولة لها فضلا عن الصفقات والعقود الوهمية، وكذلك وزارة التربية قد تعرضت لكثير من الانتقادات لاسيما في عهد الوزير السابق خضير الخزاعي الذي اتهم بقضية فساد تتعلق بما يسمى بمدارس البناء الجاهز التي لم يتم إنشاء أي واحدة منها منذ أربع سنوات، على الرغم من ان المشروع حدد بستة أشهر فقط، بالإضافة إلى وزارة النفط العراقية التي أكدت في وقت سابق أن الشرطة الاسترالية فتحت تحقيقا في موضوع دفع رشوة من قبل شركة استرالية عاملة في مشروع منصات الميناء العائم في البصرة في حين نفى مكتبُ المفتش العام في الوزارة ذلك مبينا انه قام بمراجعة وتدقيق العقد من حيث المدفوعات ودراسة العقد مع الشركة الاسترالية وشركة نفط الجنوب ولم يَثبُت له صحةَ ذلك. وأمانة بغداد أيضا لم تخل من الانتقادات التي وجهت لعملها والخروقات التي حدثت فيها، لاسيما الاختلاس الذي حدث قبل سنوات من موازنة الأمانة الذي قامت به "زينة" إحدى موظفات الأمانة.

كتلة الأحرار: الإطاحة بـ"المالكي" بعد العطلة التشريعية

□ بغداد/المدى

أكد التيار الصدري عدم تراجعه عن موضوع سحب الثقة، مشيرا إلى أن القضية بانتظار تقديم الطلب للبرلمان بعد انتهاء العطلة التشريعية او خلال جلسة طارئة.

وقال النائب عن كتلة الأحرار التابعة للتيار الصدري جواد الجبوري لـ"البغدادية نيوز" إن التيار الصدري عقد العزم تجاه سحب الثقة عن رئيس الوزراء نوري المالكي دون تراجع وما يحصل الآن هو مسألة وقت، والكتل تنتظر تقديم طلب من رئيس الجمهورية إلى رئيس مجلس النواب لوضعها ضمن جدول أعمال المجلس بعد انتهاء العطلة التشريعية أو سيعلن عنها في جلسة طارئة للبرلمان.

ونفى الجبوري ما تردد مسبقاً حول تزوير التواقيع ووجود أجندات خارجية تدعم سحب الثقة واصفا إياها بالأكاذيب والافتراءات التي لا تليق بالسياسي وبالمهنة الإعلامية، وهي محاولات من المتضررين من هذا المشروع لتشويه الخطوات الايجابية والمهنية والديمقراطية.

وبيّن الجبوري: أن سحب الثقة مطلب شعبي ودستوري وبرلماني وأي نائب له سلطة رقابية يعمل بها أينما كان، فلا يجب أن يكون جمع التواقيع داخل البرلمان.

ونوه الجبوري إلى أن هدف التيار الصدري لم يكن سحب الثقة عن الحكومة ولكن هدفه الإصلاح وإيجاد الحلول بالتفاهم وفق ما جاء في اتفاقيتي أربيل والنجف وقد أجبرت الكتل إلى استخدام آخر مفصل من مفاصل الحل وهو سحب الثقة في إطار دستوري عندما رفض الطرف الآخر التفاوض.

فيما استبعد التحالف الكردستاني تراجع التيار الصدري وزعيمه السيد مقتدى الصدر عن موقفه بشأن سحب الثقة عن حكومة، كاشفا عن توجه كتل أخرى اليوم للتوقيع على تغيير رئيس الوزراء نوري المالكي.

وقال عضو التحالف الكردستاني "محما خليل" إن التيار الصدري موقفه كان واضحا بسحب الثقة عن رئيس الوزراء نوري المالكي وتراجعهم ما هي إلا تسريبات إعلامية.

وأضاف خليل: أن سحب الثقة آلية ديمقراطية وهي من الصلاحيات الدستورية، التي أشارت إلى إمكانية تغيير رئيس الوزراء في حال تم جمع التواقيع التي تؤمن النصاب القانوني لذلك.

وأعرب خليل عن ثقته بان سحب الثقة هو الذي سيسهم في تغيير الواقع السياسي والأمني للبلد نحو الأفضل، مؤكدا، ان التحالف الكردستاني ليس ضد احد وإنما هو مع التغيير للأفضل.

وأعلن خليل: أن العدد الكامل لسحب الثقة محقق خصوصا وان قادة الكتل الذين اجتمعوا في أربيل والنجف مصرون وماضون في موقفهم إضافة الى أن هناك كتلا اخرى اليوم في طريقها إلى التوقيع على سحب الثقة.

حكومة تصريف الأعمال لا تستمر أكثر من ٣٠ يوماً

خبير قانوني: لا يجوز الطعن بقرار سحب الثقة أمام المحكمة الاتحادية

□ كربلاء / أمجد علي

بين خبير قانوني ومستشار محافظة كربلاء انه لا يجوز الطعن بقرار سحب الثقة لدى المحكمة الاتحادية العليا لأنه قرار قانوني أو إداري، مثلما بين إن حكومة تصريف الإعمال لا يمكن لها الاستمرار أكثر من شهر بحسب الدستور.

وأوضح إن على رئيس مجلس الوزراء تحشيد الأغلبية لصالحه لعرقلة قرار سحب الثقة وذات الأمر ينطبق على معارضيه المطالبين بقرار سحب الثقة.

وقال الخبير القانوني هاتف الموسوي، إن الدستور في المادة ٦١/ ثامنا أجاز لمجلس النواب أن يقرر بالأغلبية المطلقة لعدد أعضائه بسحب الثقة من رئيس مجلس الوزراء بناء على اقتراح من رئيس الجمهورية دون الحاجة إلى استجواب رئيس الحكومة أو بناء على طلب خمس أعضاء مجلس النواب شرط الاستجواب وتقديم طلب سحب الثقة بعد مرور سبعة أيام على جلسة الاستجواب وفي كلتا الحالتين لم يشترط الدستور أن يكون طلب سحب الثقة مسببا وهو غير مشروط عند تقديمه إلى مجلس النواب ولا يترتب على قرار سحب الثقة مهما تمثل بتحول عمل الحكومة المقالة إلى حكومة تصريف الأمور اليومية التي لا ترتب التزامات.

وأفاد بأن عمل الحكومة بعد قرار سحب الثقة لا يستمر بهذا الوصف إلى أكثر من ٣٠ يوما وعلى رئيس الجمهورية ومنذ اليوم الأول لصدور القرار أن يكلف مرشح الكتلة الأكبر بتشكيل الحكومة خلال مدة تصريف الأعمال حتما. وأشار إلى إن المادة ٦١/ثامنا /٣/د أوجبت استمرار عمل حكومة تصريف الأعمال وتشكيل الحكومة البديلة مدة ٣٠ يوما فقط، مؤكدا أن هذه المدة حتمية ويجب مراعاتها ولا يمكن تجاوزها لا في تصريف الأعمال ولا بتشكيل الحكومة الأمر الذي يتطلب معها الاتفاق على مرشح الكتلة الأكبر قبل اتخاذ قرار سحب الثقة حتى يتمكن رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء المكلف من تشكيل الحكومة خلال مدة الشهر المحددة.

وبين أن تجاوز هذه المدة يعد مخالفة لأحكام الدستور ويترتب تجاوزها بطلان كل أعمال الحكومة التي تصدر بعد مضيها كون قرار سحب الثقة يأتي تنفيذا لأحكام الدستور ولم يكن تنفيذا لأحكام قانون معين أو قرار إداري أو نظام أو تعليمات خاصة وان المادة ٦١ من الدستور حددت لحكومة تصريف الأعمال مدة ٣٠ يوما ولم تجعلها مفتوحة وهذا ما يجعل عملية الطعن بقرار سحب الثقة أمام المحكمة الاتحادية العليا لا مجال فيه لان قرار الطعن لم يرد ضمن اختصاصات المحكمة العليا التي جاءت على سبيل الحصر في المادة ٩٣ من الدستور وبالتالي فلا خيار أمام رئيس مجلس النواب إلا طريق حشد الطاقة لتهيئة الأغلبية المطلقة التي تعارض سحب الثقة وليس أمام الكتل المعارضة إلا طريق ذاته بتهيئة الأغلبية المكلفة لتمرير القرار.

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم
المدير العام: غادة العاملي
نائب رئيس التحرير: عدنان حسين
مدير التحرير: علي حسين
سكرتير التحرير الفني: ماجد الماجدي
المدير الفني: خالد خضير

بغداد. شارع أبو نواس - محلة ١٠٢ - زقاق ١٣ بناء ١٤١
هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥
كردستان. أربيل. شارع برايتي
دمشق. شارع كرجية حداد
ص.ب: ٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦
هاتف: ٢٣٢٢٧٥ - ٢٣٢٢٢٧٦
فاكس: ٢٣٢٢٢٨٩
بيروت. الحمرا. شارع ليون
بناية منصور. الطابق الاول
تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧
التوزيع: وكالة المدى للتوزيع
مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

AL - MADA
General Political Daily
Issued by : Al - Mada Establishment for Mass Media, culture & Art

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام و الثقافة و الفنون